الفصل الثالث

دفاع عن حُجّية السنة
ردّ ما أثير حول حُجيتها

الحديث النبوى الشريف، حجة فى الأحكام، ومصدر ثان للتشريع بعد كتاب الله سبحانه وتعالى.

ولقد أمر الله تعالى بوجوب طاعة الرسول ﷺ، ووضح سبحانه أن الرسول صلوات الله وسلامه عليه، هو الذى يبين للناس ما نزل إليهم.

قال سبحانه: ﴿ **وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ** ﴾ [النحل: ٤٤]

وقال تعالى: ﴿ **قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَإِن تَوَلَّوْا فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْكَافِرِينَ** ﴾ [آل عمران: ٣٢].

وقد جعل الله سبحانه، التولى عن طاعة الله، وعن طاعة الرسول كفرا، لأن من أركان الإيمان بالله: الإيمان بالرسول ﷺ، والإيمان بأن كل ما أتى به حق وصدق.

عن عمران بن حصين أنه قال لرجل: إنك امرؤ أحمق، أتجد فى كتاب الله الظهر أربعا لا يجهر فيها بالقراءة؟ ثم عدد عليه الصلاة، والزكاة.. ونحو هذا.. ثم قال: أتجد ذلك فى كتاب الله مفسراً؟.

إن كتاب الله أبهم هذا، وإن السنة تفسر ذلك.

* * *

رد بعض الشُبَه والطعون

ذهب بعض أصحاب الآراء الجامحة – من الفرق والطوائف – إلى إنكار حجية السنة جملة – متواترة كانت أو آحادا – مستندين في ذلك إلى فهمهم السقيم في مثل قوله تعالى: ﴿ **وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ** ﴾ [النحل: ٨٩].

وقوله تعالى: ﴿ **مَّا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِن شَيْءٍ** ﴾ [الأنعام: ٣٨].

وأصل هذا الرأى الفاسد – وهو: رد السنة والاقتصار على القرآن – أن الزنادقة وطائفة من غلاة الرافضة ذهبوا إلى إنكار الاحتجاج بالسنة، والاقتصار على القرآن.. ونسبوا إلى الرسول ﷺ أنه قال: «ما جاءكم عني فاعرضوه على كتاب الله، فما وافقه فأنا قلته، وما خالف فلم أقله».

كما استدلوا على عدم حجيتها أيضاً: بنهي الرسول ﷺ عن كتابة السنة وأمره بمحو ما كتب منها.

والإجابة على هذه الشبهة تتلخص فيما يأتي:

أولاً: أن قولـــه تعالى: ﴿ وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ ﴾

[النحل: ٨٩]

المراد – والله أعلم – أن الكتاب يبين أمور الدين بالنص الذى ورد فيه، أو بالإحالة على السنة التي تولت بيانه، وإلا فلو لم يكن الأمر كذلك لتناقضت الآية مع قوله تعالى: ﴿ **وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ** ﴾

[النحل: ٤٤]

ثانياً: وأما قوله تعالى: ﴿ مَّا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِن شَيْءٍ ﴾ [الأنعام: ٣٨].

فالكتاب هو اللوح المحفوظ بدليل السياق: ﴿ **وَمَا مِن دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّا أُمَمٌ أَمْثَالُكُم** ﴾ [الأنعام: ٣٨].

وعلى تقدير أنه القرآن، فالمعنى أنه يحتوى على كل أمور الدين، إما بالنص الصريح، وإما ببيان السنة له.

ثالثاً: وأما الحديث الذى نسبوه إلى النبى ﷺ:

فزعموا – حسب ادعائهم – أنه يفيد ضرورة عرض السنة على الكتاب، فقد قال فيه الإمام الشافعى رحمه الله تعالى: (ما روى هذا أحد يثبت حديثه فى شىء صغر ولاكبر)

وذكر أئمة الحديث: أنه موضوع، وضعته الزنادقة. قال عبد الرحمن بن مهدى: الزنادقة والخوارج وضعوا ذلك الحديث، وهذه الألفاظ لا تصح عنه ﷺ عند أهل العلم بصحيح النقل من سقيمه، وقد عارض هذا الحديث قوم من أهل العلم، وقالوا: نعرض هذا الحديث على كتاب الله قبل كل شىء، ونعتمد على ذلك، قالوا: فلما عرضناه على كتاب الله وجدناه مخالفاً لكتاب الله، لأنا لم نجد فى كتاب الله أنه لا يقبل من حديث رسول الله ﷺ ما وافق كتاب الله، بل وجدنا كتاب الله، يطلق التأسى به والأمر بطاعته ويحذر من المخالفة عن أمره جملة على كل حال.

رابعاً: وأما نهى الرسول ﷺ عن تدوين السنة:

فلا يدل على عدم حجيتها، لأن المصلحة يومئذ كانت تقضى بتضافر كتاب الصحابة، وهم قلة على جمع القرآن الكريم وتدوينه وحفظه أولاً: خشية أن يلتبس بغيره على البعض، فنهاهم عن تدوين السنة، حتى لا يكون تدوينها شاغلاً عن القرآن أو أن النهى كان بالنسبة لمن يوثق بحفظه.

وأخيراً: فكيف يترك الاحتجاج بالسنة، اقتصاراً على القرآن؟ ولا سبيل إلى فهم القرآن إلا عن طريق السنة الصحيحة التى يعلم بها المفسر أسباب النزول، والظروف والمناسبات والوقائع الخاصة التى نزلت فيها آيات القرآن الكريم، ولا سبيل إلى معرفة ذلك إلا عن طريق السنة الصحيحة.

* * *

الرد على من ينكر الاحتجاج بخبر الواحد

من الحديث: ما هو متواتر، ومنه ما هو، آحاد، فأما الحديث المتواتر: فقد عرفه العلماء بأنه: «هو ما نقله من يحصل العلم بصدقهم ضرورة، بأن يكونوا جميعاً لا يمكن تواطؤهم على الكذب عن مثلهم من أول الإسناد إلى آخره».

ولذا: كان مفيداً للعلم الضرورى، وهو الذى يضطر إليه الإنسان، بحيث لا يمكنه دفعه، ويجب العمل به من غير بحث عن رجاله، ولا يشترط فيه عدد معين فى الأصح.

وأما الحديث الآحاد: فهو الخبر الذى لم تبلغ نقلته فى الكثرة مبلغ الخبر المتواتر، سواء كان المخبر واحدا أو اثنين أو ثلاثة أو أربعة أو خمسة، إلى غير ذلك من الأعداد التى تشعر بأن الخبر دخل بها فى حيز المتواتر.

وقيل فى تعريفه: هو ما لم يوجد فيه شروط المتواتر، سواء كان الراوى له واحدا أو أكثر.. والتعريفان يتفقان فى أن خبر الواحد لا تجتمع فيه شروط المتواتر، فهما متقاربان.

وقد اتفق جمهور المسلمين – من الصحابة والتابعين وغيرهم – على وجوب العمل بخبر الواحد، وأنه حجة، ويفيد الظن، ومنع من وجوب العمل به بعض الطوائف: كالروافض والقدرية.. وبعض المتكلمين.

والدليل على وجوب العمل بخبر الواحد ما يأتى:

أولاً: قال الله تعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ**﴾ [الحجرات: ٦].

والنبأ: هو: الخبر، وهو نكرة فى سياق الشرط فيعم كل خبر، ويدخل فيه الخبر الذى يتعلق بالرسول ﷺ قبل غيره، لأهميته، وقد أوجب الله تعالى التثبت فيه لوجود الفسق، فإذا انتفى هذا السبب بأن كان المخبر ثقة عدلا قبل الخبر من غير تثبت ولا توقف.

ثانياً: ورد في السنة الشريفة، ما يدل على قبول خبر الواحد، من ذلك: ما روى عن سفيان بن عيينة عن عبد الملك بن عمير عن عبد الرحمن بن عبدالله ابن مسعود عن أبيه أن النبي ﷺ قال: «نضر الله عبداً سمع مقالتي ووعاها وأداها فرب حامل فقه غير فقيه، ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه، ثلاث لا يغل عليهن قلب مسلم: إخلاص العمل لله، والنصيحة للمسلمين ولزوم جماعتهم، فإن دعوتهم تحيط من ورائهم».

وفي هذا الحديث يدعو الرسول ﷺ لاستماع مقالته وأدائها، ويدعو بالنضرة للقائم بذلك. فيقول: «نضر الله عبدا..» وفي رواية «امرءاً» وكل واحدة من الكلمتين بمعنى «الواحد» والرسول لا يأمر أن يؤدى عنه إلا الذى تقوم به الحجة، فدل ذلك على وجوب العمل بخبر الآحاد.

وقد تواتر عن الرسول صلوات الله وسلامه عليه أنه كان يبعث بكتبه ورسله، ويلزم المسلمين العمل بالآحاد منها.

ثالثاً: إجماع الصحابة المستفاد من الوقائع الكثيرة التي كانت تحدث وتتواتر عنهم في العمل بخبر الواحد، وكثيراً ما يكون لهم رأى في أمر من الأمور، فإذا جاء خبر عن رسول الله ﷺ أخذوا به وتركوا آراءهم، كما كانوا يرجعون إلى بيت النبوة في بعض ما يحتاجون إليه، فيسألون أمهات المؤمنين، رغبة منهم في الوقوف على حكم النبي ﷺ في مثل هذه الأمور، وعلى هذا المنهج سار التابعون من بعدهم.

ومما يشهد للعمل بخبر الواحد: أن الصحابة كانوا يكتفون به فيما ينزل من أحكام الدين، ولا يطلبون خبراً آخر.

من ذلك: ما روى عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر قال: بينما الناس بقباء في صلاة الصبح إذ جاءهم آت فقال: إن النبي ﷺ قد أنزل عليه الليلة قرآن، وقد أمر أن يستقبل القبلة فاستقبلوها، وكانت وجوههم إلى الشام، فاستداروا إلى الكعبة.

فقد أخبرهم بتحويل القبلة واحد صادق، فلو لم يكن خبر الواحد جائزاً لما تحولوا إلى الكعبة بخبره.

رد بعض الاعتراضات

* قد يعترض على العمل بخبر الواحد، بتوقف بعض الصحابة فى العمل به، وطلبهم شاهداً أو يميناً.

والجواب على ذلك: أن هذا كله لم يكن لأن الحديث خبر آحاد، وإنما لزيادة التثبت فى الراوى والمروى، وشدة الحيطة فى ذلك. فربما وقع لهم الشك فى الراوى، بأن كان غير حافظ أو غير ضابط، فطلبوا الشاهد أو اليمين لذلك.

* وقد يعترض كذلك: بأن الصحابة لم يكثروا من رواية السنة: وقصروا العمل على القرآن، والمشهور من الأحاديث واجتهدوا بالرأي بعد ذلك.

والجواب على ذلك: أنهم ما تركوا الحديث الصحيح ولا لجأوا إلى الرأى.. وتشهد بذلك الوقائع الكثيرة المأثورة عنهم، بل إن عمر بن الخطاب رضى الله عنه كان يقول: «إياكم والرأى، فإن أصحاب الرأى أعداء السنن أعيتهم الأحاديث أن يعوها، وتفلتت منهم أن يحفظوها، فقالوا فى الدين برأيهم».

وأما ما جاء من الصحابة فى الاجتهاد بالرأي، فإنه لم يكن إلا بعد البحث عن الحديث، فإذا لم يجدوه اجتهدوا برأيهم. فإذا جاءهم - بعد ذلك - حديث عن رسول الله ﷺ، اتبعوه وتركوا الرأي. وعن عبد الله بن مسعود قال: «من عرض له منكم قضاء فليقض بما فى كتاب الله، فإن لم يكن فى كتاب الله فليقض بما قضى فيه نبيه ﷺ، فإن جاء أمر ليس فى كتاب الله ولم يقض فيه نبيه ﷺ فليقض بما قضى به الصالحون، فإن جاء أمر ليس فى كتاب الله، ولم يقض به نبيه، ولم يقض به الصالحون، فليجتهد برأيه، فإن لم يحسن فليقم ولا يستحى.

* * *

شروط العمل بخبر الواحد

اشترط العلماء فى قبول خبر الواحد، ووجوب العمل به شروطاً كَفَلَتْ الاحتجاج به، والعمل بما فيه.

وبهذه الشروط، اندفعت الشبه التى أثارها المشككون حول الحديث وأصبح لا مجال لطعنهم، وقولهم: «إن الراوى يجوز عليه الكذب أو الغلط مع احتمال الصدق، فثبوت الخبر عن الرسول ﷺ غير مقطوع به».

لا مجال لمثل هذا القول، فإن الشروط التى اشترطها الأئمة والعلماء كانت كافية فى ترجيح جانب الصدق على جانب الكذب وهذه الشروط منها ما هو فى راوى الحديث، ومنها ما هو فى متن الحديث.

أما الشروط الخاصة براوى الحديث فهى:

١ – العدالة.

٢ – الضبط.

٣ – أن يكون فقيها.

٤ – أن يعمل الراوى بما يوافق الخبر ولا يخالفه.

٥ – أن يؤدى الحديث بحروفه.

٦ – أن يكون عالماً بما يحيل معانى الحديث من اللفظ.

وأما الشروط الخاصة بالحديث فهى:

١ – أن يكون متصل السند برسول الله ﷺ.

٢ – خلوه من الشذوذ والعلة.

٣ – ألا يخالف السنة المشهورة قولية كانت أو فعلية.

٤ – ألا يخالف ما كان عليه الصحابة والتابعون، وألا يخالف عموم الكتاب أو ظاهره.

٥ – ألا يكون بعض السلف قد طعن فيه.

٦ – ألا يشتمل الحديث على زيادة فى المتن أو السند انفرد بها. راويه عن الثقات.

وهكذا احتاط العلماء فى قبول خبر الواحد، فاشترطوا له الشروط الكافية، ووضعوا لراويه الصفات اللازمة التى تجمع بين الثقة فى الدين والصدق فى الحديث.

قال الخطيب البغدادى – فى الكفاية: «وعلى العمل بخبر الواحد كان كافة التابعين ومن بعدهم من الفقهاء الخالفين فى سائر أمصار المسلمين إلى وقتنا هذا ولم يبلغنا عن أحد منهم إنكار لذلك، ولا اعتراض عليه».

وهكذا: وبمثل هذه المقاييس الدقيقة، والشروط القوية المحكمة، وضع علماء الحديث موازين النقد العلمى النزية، التى لا تعرف لها الدنيا مثيلا. واندفع ما يحاوله أعداء السنة وأعداء الإسلام وما يلقون به فى محيط الحديث النبوى.

* * *

دفاع عن السنة
مع مسند الإمام أحمد بن حنبل

من بين مدونات الحديث الجامعة: «مسند الإمام أحمد بن حنبل».

وقد روى عن ابنه عبد الله أنه قال: قلت لأبى رحمه الله: لم كرهت وضع الكتب وقد عملت المسند؟ فقال: «عملت هذا الكتاب إماما، إذا اختلف الناس فى سنة عن رسول الله ﷺ رجع إليه».

مع هذا: فقد تعرض «المسند» لطعون المستشرقين ودعاوى أعداء الإسلام، تلك الدعاوى التى أثيرت حوله كما أثيرت حول غيره من كتب السنة المعتمدة.

وكتاب «المسند» للإمام أحمد بن حنبل، يعتبر من أمهات كتب السنة، وأصول المسانيد، ومدونات الحديث، التى كان لها أكبر الأثر، فى حفظ الكثير من سنة الرسول صلوات الله وسلامه عليه.

ولما كان لهذا الكتاب الضخم أهميته الكبيرة فى مجال السنة وأثره البالغ، فقد كانت وجهة أعداء الدين إليه بالغة وكبيرة، وكانت سهامهم مصوبة نحوه.

ولقد تتابعت حملات المستشرقين، وأعداء الدين، ومن لفَّ لَفَّهم من أعداء السنة، الذين لبسوا ثوب الإسلام فى الظاهر.. وخدع كثير من الناس بكتابات المستشرقين، وأعداء الدين، ممن وقعوا فريسة الإغراء، وغرهم الجرى وراء كل جديد براق.

وقد طعن «أبو رية» فى مسند الإمام أحمد وغيره من كتب المسانيد فى كتابه: «أضواء على السنة المحمدية» حيث قال: «وإننا لم نعرض لهذا الكتاب - يريد مسند الإمام أحمد - ولا إلى غيره من كتب المسانيد بالتفصيل، وهى كثيرة إلا أن العلماء، قد تكلموا فيها، وقضوا بأنه لا يسوغ الاحتجاج بها ولا التعويل عليها، على أننا قد رأينا أن نتكلم عن مسند أحمد الذى هو أشهرها لنبين للمسلمين حقيقته، ونكشف عن درجته».

ونرى هذا الكاتب فى خلال عرضه للدليل على دعواه الزائفة ينقل كلام الشيخ طاهر الجزائرى فى كتاب «توجيه النظر» حيث قال: «وكتب المسانيد هى ما أفرد فيها حديث كل صحابى على حدة من غير نظر للأبواب، وقد جرت عادة مصنفيها أن يجمعوا فى مسند كل صحابى ما يقع لهم من حديثه صحيحاً كان أو سقيما.. ولذلك لا يسوغ الاحتجاج بما يورد فيها مطلقاً».

وسار فى ذيل المستشرقين وأتباعهم بعض من المخدوعين من الكتاب.. ومن هؤلاء من نقل كلام «أبى رية» ومنهم من نقل كلام المستشرقين.

وأخرج البعض كتباً تطفح بالمثالب، وتجور على الحرمات وتطعن السنة الشريفة.

والحق: أن كتب المسانيد تأتى رتبتها بعد السنن. ولكن دعوى: أن الأئمة لا يحتجون بما فى كتب المسانيد ولا يعولون عليها، فهذا هو الجهل الفاضح، والظلم بعينه والتجنى على كتب السنة تجنياً لا يرضاه ذو عقيدة صحيحة.

ومن الواضح أن قولهم: «لا يحتج بما ورد فيها مطلقاً» مراد به أنه لا يحتج بكل حديث منها، لأنها تجمع بين الصحيح والحسن، والضعيف ولهذا كان من الواجب البحث عن درجة أحاديث المسند، والتأكد من صلاحيتها للاحتجاج.

ومن المعلوم: أن معظم الأحاديث التى دونت فى مسند الإمام أحمد مما يصح الاحتجاج بها، لأنها إما: صحيحة أو حسنة. وفيه أحاديث كثيرة فى الصحيحين، وغيرهما من كتب السنة المعروفة.

ومما يشهد لمسند الإمام أحمد بالفضل، وأنه اشتمل على كثير من أحاديث الصحيحين، ما قاله الحافظ الفقيه محمد اليونينى، حين سئل: أأنت تحفظ الكتب الستة؟

فقال: «أحفظها وما أحفظها، فقيل له: كيف هذا؟ فقال: أنا أحفظ مسند أحمد، وما يفوت المسند من الكتب الستة الا قليل، فأنا أحفظها بهذا الوجه».

وأن بعض الأحاديث غير الصحيحة، وغير الحسنة، التى وردت فى المسند لا تؤثر على درجته، ولا تنقص من قيمته الجليلة فى نفوس الأئمة والعلماء.

وبهذا: يرد ما أثير حول «المسند» من دعاوى زائفة تدل على خبث نية أصحابها، وسوء طويتهم.

وتتضح درجة المسند من الصحة، وأنه مرجع وثيق لأصحاب الحديث، كما قال الإمام الحافظ الكبير أبو موسى المدينى: «وهذا الكتاب - أى المسند - أصل كبير، ومرجع وثيق لأصحاب الحديث، انتقى من حديث كثير، ومسموعات وافرة فجعله إماما ومعتمدا، وعند التنازع ملجأ ومستندا» أهـ.

ونلاحظ أن أعداء السنة الشريفة، حين يثيرون الشبه، ويحاولون تجريح السنة لا يفعلون ذلك بأسلوب مباشر، ولكنه التخطيط الذى رسموه لأنفسهم، ولأشياعهم وأذنابهم..

إنهم يقومون: بتجريح السنة عن طريق تصوير الأحاديث تصويراً غير مراد.. ومحاولة إفهام البعض من غير المستوعبين لعلوم السنة الذى يرمون إليه.

وأما الميدان الآخر الذى حاولوا أن يشككوا فى السنة من طريقه: فهو ميدان الكتب الكبيرة، والمدونات التى لها وزنها وثقلها، مثل: كتاب «صحيح البخارى» وكتاب «صحيح مسلم».

ومن ذلك: «كتاب المسند» وهو كتاب ضخم وعظيم، لم يسبقه كتاب فى حجمه وضخامته وكثرة أحاديثه.

وأظهر الكتب المدونة قبله: هو كتاب «الموطأ» للإمام الجليل مالك رضى الله عنه إلا أن أحاديث الموطأ لا تبلغ ما بلغته أحاديث المسند، من حيث الكثرة والعدد فقد اشتمل «المسند» على أربعين ألف حديث بالمكرر، ومن غير المكرر: على ثلاثين ألف حديث.

وكان الذى حدا بالإمام أحمد رضى الله عنه إلى اتباع هذا المنهج فى التدوين، وهذه الكثرة من الأحاديث هو: أن يصل إلى أهل كل إقليم ما لم يصل

إليهم من الأحاديث، فقد رأى أن بعض الأحاديث فى الكوفة لا يصل إليها أهل بغداد وبعضها فى مكة لا يصل إليها أهل دمشق، وأحاديث فى دمشق لا يصل إليها أهل اليمن..

وهكذا: كان فى كل بلد محدثون، فكيف يحصل على ما جمع هؤلاء وهؤلاء؟

من أجل هذا رأى أنه لابد من الرحلة لجمع الأحاديث المتفرقة فى البلاد النائية..

فبدأ بما سمعه ببغداد، ثم اتجه إلى الكوفة فالبصرة، فمكة فالمدينة فاليمن.. وكان فى هذه البلاد يحرص على لقاء أهل الحديث، ويجمع كل ما صح عنده.

وبهذا خطا خطوة جديدة فى جمع الحديث، وهى: الرحلة، فكانت سنة لمن جاء بعده... وقد توسع فيها البخارى.

وكذلك أيضاً - مما دعا الإمام أحمد إلى تدوين المسند - ما رآه فى عصره، من كثرة المحاولات المعادية من أصحاب الملل الأخرى وأعداء الدين، حتى عج تيار الموضوعات بصورة أفزعت هذا الإمام الجليل. مما جعله يتصدى للقيام بهذا العمل الضخم والمجهود الكبير ليقدم ما صح فى رأيه من أحاديث رسول الله ﷺ.

هذا: هو كتاب «المسند» للإمام أحمد بن حنبل.. ومن هنا ندرك لماذا اتجه المستشرقون وأعداء الإسلام وأذنابهم اليوم لمحاربته، لأنه يعتبر من أمهات كتب الحديث، ويعتبر أضخم كتاب للسنة.

وخطة أعداء السنة هى:

إما التشكيك فى المعنى، وتصوير الحديث بأنه لا يتمشى مع العقل، وإما التشكيك فى أكبر كتب السنة الشريفة. وإما التشكيك فى أكبر رواة الحديث من الصحابة الأجلاء رضوان الله تعالى عليهم مثل «أبى هريرة».

ونناشد كل مسلم غيور، وكل شاب من شباب الإسلام ألا ينظر فيما كتب

هؤلاء إلا وهو مسلح بعقيدة قوية وثقافة دينية سليمة. وأن يطلب الحديث، ومعني الحديث من أهله وعلمائه المتخصصين فيه، العارفين به، ومن كتب السنة الصحيحة.

كما نناشد المسلمين، في شتى بلاد العالم، ألا يسمحوا للأقلام المسمومة، أو الأفكار الهدامة أن تتسرب إلى محيط بلادهم. وأن يعتصموا بحبل الله، وأن يتمسكوا بشريعتهم، كما قال الله تعالى: ﴿ **واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا** ﴾ [آل عمران: ١٠٣].

وأن يتمسكوا بالسنة الشريفة، فمن تمسك بكتاب ربه، وسنة نبيه لا يضل أبداً، كما قال الرسول صلوات الله وسلامه عليه: « تركت فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا بعدى أبداً كتاب الله وسنتى ».

ولقد قيض الله تعالى لكتاب « المسند » للامام أحمد بن حنبل من حققوه، وخرجوا أحاديثه، وبينوا درجة كل حديث وفهرسوه وبوبوه.

ومن هؤلاء: المرحوم الشيخ أحمد عبد الرحمن البنا وسماه: « الفتح الربانى لترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيبانى » والمرحوم الشيخ أحمد شاكر، وقد قام الشيخ شاكر رحمه الله بعمل فهارس علمية ولفظية، تعين الباحث..

وقام بإتمام باقى الأجزاء وإكمالها فضيلة الدكتور الحسينى عبد المجيد هاشم – رحمه الله – وفق الله جميع المشتغلين بالحديث والعاملين فى حقل الإسلام والدعوة[١].

* * *

(١) وأقوم الآن بإكمال تحقيق هذا الكتاب وقد أتممت منه حتى الآن الجزء الثانى والعشرين، وأدعو الله تعالى أن يوفقنى إلى إتمامه.

أثر رواية الحديث في رواية العلوم الأخرى

تميزت الرواية في الإسلام – بصفة عامة، وفي الحديث النبوي بصفة خاصة – بدقة التحري، وشدة التمحيص.

فقد شدد العلماء فيها، وقعدوا لها القواعد، وصاغوا لها الشروط وأصلوا لها الأصول بعناية فائقة، تعتبر أدق ما وصل إليه النقد في القديم والحديث.

وكان من مميزات الرواية في الإسلام، ومن خصائصها الهامة: (الإسناد الصحيح المتصل برواية العدول الضابطين). وظل العلماء على مر أدوار الحياة يتحرون الدقة، ويعنون بالتثبت من الأخبار، ونقدها سندا ومتنا. ورأوا أن الإسناد من الدين. قال عبد الله بن المبارك رحمه الله: «الإسناد من الدين، ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء»[1].

ويقول محمد بن حاتم المظفر: «إن الله أكرم هذه الأمة وشرفها وفضلها بالإسناد، وليس لأحد من الأمم كلها قديمهم وحديثهم إسناد، وإنما هي صحف في أيديهم،وقد خلطوا بكتبهم أخبارهم، وليس عندهم تمييز بين ما ألحقوه بكتبهم من الأخبار التي أخذوها عن غير الثقات».

وهذه الأمة تتلقى الحديث من الثقة المعروف بالصدق والأمانة عن مثله حتى تتناهى أخبارهم، ثم يبحثون أشد البحث حتى يعرفوا الأحفظ فالأحفظ، والأضبط فالأضبط، والأطول مجالسة لمن فوقه ممن كان أقل مجالسة، ثم يكتبون الحديث من عشرين وجها وأكثر، حتى يهذبوه من الغلط»[2].

ومما سبق: يتضح أن الإسناد من خصائص هذه الأمة وقد رغب كثير من الأئمة الحفاظ في الرحلة إلى الأقطار الإسلامية، طلباً لعلو الإسناد.

قال الإمام أحمد بن حنبل: «الإسناد العالي سنة عمن سلف»[3] وللرواية في الإسلام مكانتها ومنزلتها، وأثرها الهام في العلوم الأخرى.

---

(١) مقدمة ابن الصلاح ص ١٠٥.

(٢) شرف أصحاب الحديث للخطيب البغدادي.

(٣) الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث لابن كثير تحقيق الشيخ أحمد شاكر.

فلقد تأثر كثير من العلماء فى كثير من علوم اللغة والأدب والتاريخ والسير بعلماء الحديث، ومناهجهم وأسانيدهم.. وقلدوا أئمة السنة فى ذكر السند. وسار كثير من علماء اللغة على نمط علماء الحديث فى ترتيب كلمات اللغة وأطلقوا اصطلاحات يظهر فيها التأثر الكبير باصطلاحات الحديث كقولهم: «جيد وأجود» وقولهم: «ضعيف ومنكر ومتروك» وذلك كما يصنع رجال الحديث فى قولهم مثلا: «صحيح وحسن وضعيف» وقولهم: «فلان ضعيف أو منكر» وهكذا.

كما تأثروا بعلماء الحديث، وعلوم الحديث فى تجريح بعض الرواة وتعديلهم. وكان شأنهم فى هذا كشأن علماء السنة فعدلوا مثلاً الخليل بن أحمد، وأبا عمرو بن العلاء، وجرحوا قطربا وكانت له محاولات فى تدوين الكلمات وكانت لهم طريقتان:

الطريقة الأولى: دونوا فيها الكلمات حسبما اتفق دون ترتيب.

والطريقة الثانية: وضعوا الكلمات المتعلقة بموضوع واحد فى موضع واحد. كما صنع المحدثون بالنسبة لمرحلة التدوين على المسانيد، وعلى الأبواب.

ويظهر للناظر فى كتب تراجم الأدب صيغة المحدثين واضحة ككتاب: الأغانى، فإننا نراه يسير على غرار إسناد المحدثين كقوله مثلا: أخبرنى الحسين بن يحيى عن حماد عن أبيه عن أبى عبيدة قال: بلغنى أن هذا البيت فى التوراة:

من يفعل الخير لا يعدم جوازيه لا يذهب العرف بين الله والناس

وكانت المؤلفات فى تراجم الشعراء، وطبقاتهم على نمط طبقات المحدثين، كما صنع ابن سلام، حيث وضع طبقات الشعراء وابن قتيبة، كل ذلك على نمط المحدثين.

ولكن الرواية فى العلوم الأخرى لم تبلغ شأو ما بلغته رواية الحديث، ولم تلق من العناية ما لقيته لدى المحدثين من دقة النقد، وتمحيص الروايات، ولم يتمسك رواة العلوم الأخرى بالإسناد طويلا كما تمسك به المحدثون.

وبعد تدوين السنة النبوية، وازدهارها فى القرن الثالث الهجرى، وبعد ظهور مناهج المحدثين واصطلاحاتهم.. بعد ذلك بكثير ظهرت فكرة حديثة فى «أوربا» تهدف إلى تحديد منهج جديد للتاريخ. ظهر ذلك بعد تصنيف كتب صحاح الحديث بحوالى عشرة قرون. وعندما برز هذا المنهج إلى حيز الوجود قوبل بالتقدير البالغ وتناقله الشرقيون على أنه جديد. ولكنه فى الحقيقة مأخوذ – من حيث الجملة –، من منهج المحدثين، ومتأثر به.

مع هذا: فلم يصل المنهج التاريخى إلى ما وصل إليه منهج المحدثين الثقات الأخيار، الذين جمعوا بين العلم والعمل. ودفعهم إخلاصهم لعقيدتهم، وحبهم لرسولهم صلوات الله وسلامه عليه، إلى أن ينقلوا سنته الشريفة بحرص بالغ، ودقة فائقة، فأودعوها سويداء قلوبهم، ونقشوها على صفحات صدورهم الأمينة، متتبعين فى التحمل والأداء أقصى ما فى الوسع الإنسانى، ومترسمين أدق الطرق وأقواها حتى تم تدوين السنة نقية مشرقة.

وكيف لا: وصاحب السنة هو رسولهم الذى لا ينطق عن الهوى، إن هو إلا وحى يوحى.

يقول الدكتور محمود قاسم عن المنهج الأوربى: لم يتتبّع القدماء الأوربيون منهجاً سليماً فى دراسة التاريخ، فكانوا يخلطون بينه وبين فن القصص، وكانوا يجمعون الوثائق والروايات كيفا اتفق، ثم يصهرونها ويصبونها فى قالب أدبى جذاب. ولكن علماء المسلمين عنوا عناية كبرى بنقد الرواة، وبتمحيص طرقهم فى النقل. ولا سيما فيما يتعلق بدراسة أحاديث الرسول عليه الصلاة والسلام[1] أهـ.

وإذا كان أصحاب المنهج الحديث يرون وجوب الحذر فى استخدام الوثيقة التى لديهم، كالحذر من استخدام أول نسخة تقع لديهم، أو الاعتماد على أقدم

---

(١) المنطق الحديث ومناهج البحث للدكتور: محمود قاسم، والبخارى محدثا فقيها للدكتور الحسينى هاشم.

النسخ، أو الميل إلى اتخاذ حكم الأغلبية، فإنه بفحص هذه الطريقة لا يوجد لها اتصال وثيق إلى صاحبها الأول وكاتبها.. فإنهم لا يتتبعون طرق وصولها إلى أيديهم.

فأين هذا من منهج المحدثين، الذى تقوم الرواية فيه على نقل الثقة عن الثقة يبلغ به النبى ﷺ مع الاتصال.

ومما لا شك فيه: أن الإسناد الصحيح المتصل من خصائص الأمة الإسلامية.

وأما هذا الذى وجهوه إلى نقد الوثائق من حيث الحذر فى استخدامها.. إلخ. فقد تأثروا فيه ببعض طرق المحدثين.. ولكنهم لم يصلوا إلى ما وصل إليه المحدثون حيث وضعوا للحيطة والمحافظة على الحديث أدق ما وصل إليه النقد قديما وحديثا. ووضعوا قرائن تدل على الوضع، منها:

إقرار واضعه.. وركاكة اللفظ.. وفساد المعنى.. ومناقضة الخبر للكتاب الكريم والسنة الصحيحة.. ومخالفته للحقائق التاريخية المشهورة.. ومخالفته للعقل الإسلامى السليم.. وغير ذلك من الأمور.

كما قام رجال السنة بحصر الأخبار الموضوعة، وحكموا على بعض الأحاديث بالشذوذ والنكارة والاضطراب والوضع والاختلاف. ويعتمد أصحاب المنهج الحديث على الحفريات والأوراق المتناثرة، التى قد تكون منذ آلاف السنين، ولا يعترف بها رجال الحديث.

وأين هذه الأمور مما اشترطه المحدثون من طرق التحمل والأداء، ولو أن أصحاب هذا المنهج التاريخى اشترطوا شروطا كشروط المحدثين، أو صاغوا مناهج كمناهجهم، ما كان ليصلهم شىء من تاريخهم ولا ثبت عندهم الا القليل.

وأنى لهم ذلك؟ والمحدثون فى دقتهم وتحريهم، قد وصلوا إلى درجة عالية. فها هو الإمام البخارى يقول: «كتبت عن ألف ثقة من العلماء وزيادة، وليس عندى حديث لا أذكر إسناده»[1].

---

(١) تاريخ بغداد جـ ٣ ص ١٩ مطبعة السعادة.

وقال أيضاً رحمه الله: «لم تكن كتابتى للحديث كما كتب هؤلاء، كنت إذا كتبت عن رجل سألته عن اسمه وكنيته ونسبه، وحمل الحديث إن كان الرجل فهما، فإن لم يكن سألته أن يخرج إلىّ أصله ونسخته».

ولم يكن من بين أهل الحديث من يحابى – فى الحديث – أباه ولا أخاه ولا ولده – كشأن غيرهم – وهذا على بن المدينى شيخ البخارى لا يروى عنه حرف واحد فى تقوية أبيه بل يروى عنه ضد ذلك (١).

هذا بالإضافة إلى أن المحدثين، يقدمون الحديث متنا وسندا، بكامل رواته، فيبحث عنه من شاء الاستيثاق به، فيراه مثلا موصولا فى موضع آخر، وعند رواة آخرين ثقات، وهكذا.

أما أصحاب المنهج التاريخى الحديث فيطبقون منهجهم فيما بينهم، ولا يوقفون القارىء علي خطوات بحثهم.

فعلى التابعين للفكر الغربى وللمستشرقين أن ينظروا إلى ما يقولونه فى منهجهم، وما يتعصبون به.

فكيف بالنص النبوى الشريف، الذى توفرت فيه شروط الصحة، وتوفر لأصحابه أسمى صفات الصدق والثقة، حتى دونت السنة النبوية على أدق المناهج والمقاييس العلمية؟

أو ليس أولى بكتب السنة إذا الاعتراف بها، والسير على هديها، ومحاربة كل من يحاول النيل منها؟ خاصة وأن رواتها قد جمعوا الشروط العالية: من الإسلام والعقل، والصدق، وعدم التدليس، والضبط، والعدالة فيكون الراوى مسلما بالغا عاقلا، خاليا من أسباب الفسق وخوارم المروءة.

وألا يكون سفيها به حمق وعدم اتزان، وألا يكون ممن لا يزن الأمور بدقة، وألا يكون صاحب بدعة.

---

(١) شرف أصحاب الحديث للخطيب البغدادى ص ٨٠.

لقد كان لمنهج المحدثين أثره العظيم، وقوته فى مجال النقد العلمى، وكان لرواية الحديث أثرها فى رواية العلوم الأخرى.

وقد أدرك السلف ذلك، فعرفوا للسنة مكانتها وأهميتها وحرمتها فى نفوسهم. فقاموا عليها بالحفظ والعناية والضبط والصيانة، وبالتطبيق العلمى لما جاءت به من مبادىء ومثل، فعايشوا السنة قولا وعملا وسلوكا وأخلاقا، فكانوا بحق خير أمة أخرجت للناس.

ونحن لا نستهدف من وراء هذه الدراسة: إلا تجلية الموقف أمام القراء، حتى يتعرف كل قارىء أو باحث على ما كان لعلماء السنة من جهود علمية مخلصة، ومناهج غاية فى الدقة.. حتى وصلت السنة الشريفة إلينا بأدق طرق الرواية والتدوين، مما لا يدع مجالا للمشككين أو أعداء الإسلام، الذين مازالوا حتي يومنا هذا، ينكرون الكثير من السنة الصحيحة، ويحكمون عقولهم البشرية القاصرة القابلة للخطأ والصواب، المتضاربة فى أحكامها.

كما أردنا كذلك: أن نخلص من هذه الدراسة بما كان للحديث الشريف وعلومه من أثر فى الثقافة الإسلامية الأصلية وسائر العلوم الأخرى.

لا توهين ما قام به المخلصون من العلماء فى كل فن وعلم من جهود تذكر فتشكر.

ولكنها الدعوة المخلصة والأمينة، إلى أن نصون خير تراث على ظهر الأرض وأعظم ميراث، هو ميراث النبوة.

وقد شرفنا الله سبحانه وتعالى، بأن جعلنا خير أمة أخرجت للناس لندعو للحق على هدى وبصيرة، أمرا بالمعروف ونهيا عن المنكر، كما قال تعالى: ﴿ **كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ** ﴾ [آل عمران : ١١٠].

وما أحوج البشرية اليوم فى شتى أقطارها: إلى العمل بكتاب الله وسنة رسوله ﷺ، ومضاعفة الدراسة والبحث، فيما يتصل بهذين الأصلين الكريمين..

والاقتداء بصاحب السنة المطهرة عليه أفضل الصلاة والسلام. كما وجهنا القرآن الكريم لذلك، فى قول الله تعالى: ﴿ **لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِمَنْ كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيراً** ﴾ [الأحزاب: ٢١].

وأن فى دراسة الكتاب والسنة، وما كان عليه السلف من فهم وسلوك، وعمل وتطبيق الخير كل الخير، لصالح العالم الإسلامى، وتوحيد كلمته، ونشر دعوته، حتى يتبوأ المسلمون فى كل بقعة على ظهر الأرض المكانة المرموقة وحتى يستعيدوا أمجادهم التالدة، وتراثهم العريق الذى ما عرفت الحياة له مثيلا.

* * *